دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	حماية الآثار ضرورة علمية ومنطق حضاري
المصدر:	الأمن والحياة
الناشر:	جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
المؤلف الرئيسي:	إبراهيم، عبدالباقي
المجلد/العدد:	مج 18, ع 200
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1998
الشهر:	ابريل - محرم
الصفحات:	32 - 35
رقم MD:	340385
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	HumanIndex
مواضيع:	حماية البيئة، الآثار، حماية الآثار، التراث الحضاري، التخطيط العمراني، التنمية السياحية، المواقع السياحية، المتاحف
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/340385

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

آثـــار

حماية الآثار . .
ضرورة علمية . . ومنطق حضاري

د . عبدالباقي إبراهيم*

يحدد التخطيط العمراني الصورة المستقبلية للمدينة العربية في ضوء الأوضاع الراهنة كما أن المعالم الأثرية فيها تعتبر البعد التاريخي للخط الحضاري الذي يربط الماضي بالحاضر ثم المستقبل مؤكداً بذلك استمرار العملية التخطيطية .. فالمعالم الأثرية جزء لا يتجزأ من النسيج العمراني للمدينة بل هي منبع التأصيل التراثي الذي يحفظ للمدينة شخصيتها وذاتيتها، مهما تعرضت للمتغيرات الفنية والاقتصادية والاجتماعية.. من هذا المنطلق لم تعد حماية الآثار ضرباً من ضروب الحفاظ على التراث وصيانته كمعالم صماء ثابتة بقدر ما هي وسيلة لتفاعل الأثر مع مجريات الحياة المتدفقة.. وبذلك يصبح الأثر جزءاً من الحياة اليومية للمجتمع يتعامل معه ويتفاعل به كجزء من تراثه الحضاري وركن في كيانه العمراني تشع منه محاور التنمية العمرانية الذي تتواجد فيه بل هي جزء منه تتأثر به وتؤثر عليه ويزداد هذا التأثير ويقل تبعاً لمدى قرب الأثر أو بعده عن المحيط العمراني.. من هنا يصبح الحيز العمراني للأثر مكوناً أساسياً في عملية التنمية العمرانية وهو الحيز المكاني الذي يتأثر مباشراً بوجود الأثر كأحد عناصره التخطيطية.

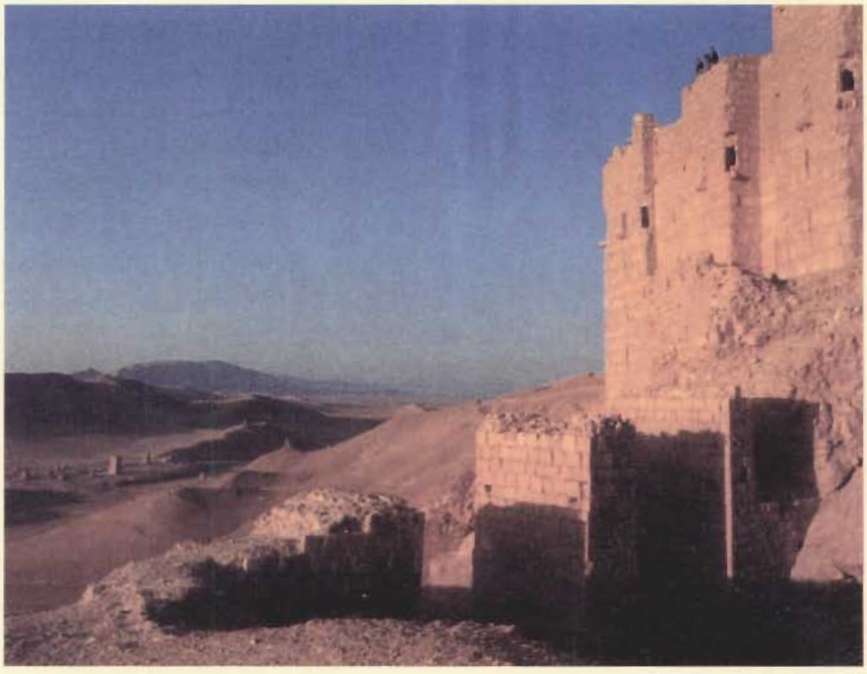

وإذا كانت حماية الآثار لها منطقها الحضاري والثقافي والاجتماعي فهي من جانب آخر لها منطقها البيئي أو الجغرافي كجزء لا يتجزأ من الهيكل العمراني للمدينة وأحد مكوناتها الطبيعية.. وهنا تصبح حماية الآثار جزءاً من حماية البيئة العمرانية التي يعيش فيها الإنسان بجوانبها المناخية والجيولوجية والمعمارية.. وهكذا تصبح حماية الآثار جزءاً من حماية البيئة بعناصرها الجوية والأرضية والمائية ومن ناحية أخرى تصبح حماية الآثار جزءاً من حماية الاقتصاد القومي المتمثل في التنمية السياحية التي تدعمها المناطق الأثرية وحماية الآثار منفصلة عن المحيط العمراني الذي تتواجد فيه بل هي جزء منه تتأثر به وتؤثر عليه ويزداد هذا التأثير ويقل تبعاً لمدى قرب الأثر أو بعده عن المحيط العمراني.. من هنا يصبح الحيز العمراني للأثر مكوناً أساسياً في عملية التنمية وهو الحيز المكاني الذي يتأثر تأثيراً مباشراً بوجود كأحد عناصره التخطيطية.

المعالم الأثرية سواء كانت ملكية عامة في معظم الأحيان أو ملكية خاصة في بعض الأحيان هي في النهاية ملكية المجتمع وتخضع إلى اللوائح والقوانين التي تعمل على الحفاظ عليها واستثمارها في إطار التخطيط العمراني للمدينة ولم تقتصر اللوائح والقوانين المنظمة لحماية الآثار على الأثر نفسه بل تمتد لتشمل المحيط العمراني والبيئي وهو الحيز المكاني الذي يؤثر على الأثر ويتأثر به سواء من الناحية النظرية أو من الناحية الاستثمارية.

وهكذا تظهر الحاجة إلى تنظيم إدارات الآثار بحيث تستطيع أن تحقق أهدافها في الحفاظ على الثروة الأثرية التي في اختصاصها وذلك بالتكامل والتعاون مع أجهزة التخطيط العمراني التي تعنى بوضع الصورة المستقبلية للمدينة بشكل تتكامل في إطارها جميع الاستعمالات الأخرى السياحية أو الثقافية أو التعليمية أو الصحية أو الترفيهية أو الإسكان وعادة يمثل الأثر النواة الأساسية للتجمعات السياحية أو الثقافية في إطار المخطط العام للمدينة وعادة ما يكون هو الوجه الأساسي للتعبير المعماري للمباني التي تحيط به سواء

بالتجانس أو بالتباين في التشكيل وليس بالتقليد أو بالنقل المباشر للعناصر المعمارية التراثية وهكذا تظهر الحاجة إلى وضع أسس التخطيط الحضري ومبادئ التصميم المعماري التي تساعد على الربط الحضاري بين الماضي والحاضر والمستقبل في التشكيل الحضري والمعماري للبيئة التي يوجد بها الأثر.

وتوجد المعالم الأثرية في إطار النسيج العمراني للمدينة إما في شكل مبان أو معالم منفردة أو في شكل مجموعات متقاربة من المباني أو المعالم الأثرية والمجموعات الأثرية بطبيعتها تفرض كياناً واضحاً ومحدداً في التكوين العمراني للمدينة ويصبح أكثر تأثيراً في توجيه عملية التنمية العمرانية وذلك بخلاف الأثر المفرد الذي ربما يعامل على حدة أو يؤخذ كنواة لتكوين عمران جديد يتجانس معه وظيفياً ومعمارياً وفي حالة أخرى يعامل الأثر المفرد كحلقة من حلقات سلسلة متتالية من المعالم الأثرية تقع على طول خط عمراني واحد تمثله القصبة في المدينة الإسلامية وفي هذه الحالة تكون سلسلة المعالم الأثرية محوراً رئيساً في التنمية العمرانية للمدينة كمراكز خاصة بالنسبة لتوزيع الاستعمالات التخطيطية أو رسم شبكة الطرق والمواصلات أو تصميم شبكات المرافق العامة وفي جميع الحالات تعالج المعالم الأثرية معالجة تخطيطية خاصة وبعناية تامة تساعد على الحفاظ عليها، خاصة بالنسبة لعلاقاتها بشبكة الطرق والنقل الذي تؤثر بذباته على سلامة المبنى كما تؤثر العوادم التي تصدر عنها على مواد البناء القديمة هذا بالإضافة إلى التلوث البيئي والصوتي ومن ناحية أخرى يراعى في أسس تخطيط وتصميم شبكات المرافق العامة سلامة المباني الأثرية من أضرار المياه التي تتسرب أو تفيض من خطوط الصرف الصحي أو خطوط المياه التي تغذي المناطق الأثرية كما يؤخذ في الاعتبار أساليب البناء الحديث في المحيط العمراني للأثر وما ينتج عنه من اهتزازات أو أبخرة تضر بسلامة الأثر وبالوسائل العلمية يمكن تحديد مجالات التأثير البيئي والصناعي التي تؤثر على الأثر.. هذا بالإضافة إلى تأثير

الاستعمال اليومي داخل الأثر أو خارجه وما يرتبط بذلك من سلوكيات اجتماعية أو إدراكات فنية تنعكس على عمارة المباني المحيطة به وتؤثر على تلوثه بصرياً وفنياً.

ولكل من الحالات السابقة معالجات خاصة تجدر الإشارة إليها نظرياً وتطبيقياً خاصة في إطار التخطيط التفصيلي لمناطق العمل المختارة والمعالم الأثرية لا تعالج في إطار التخطيط من الناحية العمرانية فقط ولكن من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أيضاً باعتبار الأثر قيمة اقتصادية كما أنه قيمة حضارية واجتماعية كما لا تعالج المعالم الأثرية كمتاحف جامدة ولكن لا بد من تطور الأثر حتى يؤدي دوره الاقتصادي والاجتماعي بجانب دوره الثقافي والحضاري وهنا تظهر الحاجة إلى دراسة الجدوى الاقتصادية لتشغيل الأثر أو إحيائه في نطاق الأنشطة المختلفة للمدينة واستثمار الأثر بهذه الصورة يتطلب عناية خاصة بطبيعة البناء القديم والمواد المستعملة فيه والتي قد لا تتلاءم مع متطلبات التجهيزات المعمارية الحديثة من أجهزة كهربائية أو بخارية أو صحية لما قد ينتج عنها من اهتزازات أو ما تتطلبه من أحمال قد لا تتلاءم مع طبيعة الإنشاء القديم وهنا لا بد من فصل العناصر المعمارية التي تستوعب مثل هذه التجهيزات في منشآت منفصلة أو شبه منفصلة عن الهيكل الإنشائي للأثر الأمر الذي يتطلب مواقع خالية بجانب المباني الأثرية التي تحتاج طبيعتها الوظيفية إلى تطوير يتناسب مع متطلبات العصر، وهذا لا يدخل في عملية التصميم الحضري للمواقع التي تضم المباني الأثرية كما تطبق بها أسس التصميم المعماري الذي يربط التشكيل المعماري للمبنى الأثري القديم بالتشكيل المعماري للمبنى المعاصر والمكمل لوظيفة المبنى الأثري. وإذا كان الأثريون في بعض الدول يعرفون الأثر بأنه المنشأ الذي له قيمة معمارية وتاريخية خاصة وعمره أكثر من مائة عام ومعنى ذلك أنه بمرور الزمن وتقدم السنين تدخل دائرة المباني الأثرية مبان جديدة لم تكن مصنفة كآثار من قبل، ويعني ذلك أن بعض مباني اليوم سوف تدخل في تعريف المباني الأثرية بعد مائة عام الأمر الذي يتطلب تقويم المباني التي يقل عمرها عن مائة عام وتطبيق المعايير الخاصة التي تقاس بها القيمة المعمارية والتاريخية لهذه المباني حتى يمكن إدخالها في دائرة المباني الأثرية أو بمسمى آخر المباني الأثرية المعاصرة ثم تسجيلها حتى تعامل بنفس المعاملة التي تعامل بها المباني الأثرية المسجلة الأمر الذي يتطلب إدخال التعديلات اللازمة والمناسبة على اللوائح السائدة وذلك لتحقيق هذا المفهوم الجديد.. في هذه الحالة تظهر نوعيات مختلفة من العمارة سواء ما كان منها يحمل السمات المحلية أو ما يحمل طابع العمارة الواردة التي جاءت مع الغزوات السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية ذلك فإن استمرارها واستقرارها في النسيج العمراني للمدينة أصبحت جزءاً لا يتجزأ من تراثها التاريخي ومن ثم تخضع للتقويم العلمي للمعالم الأثرية. وفي عديد من الحالات تعتبر المدينة القديمة بكل عناصرها المعمارية بمساجدها ومدارسها ومساكنها ومتاجرها وطرقها وساحاتها وأسوارها وحدة عمرانية متكاملة بها المقومات الحضارية، ويصبح تخطيطها العمراني مقيداً بكل المحددات التاريخية

لعناصرها المختلفة، الأمر الذي يتطلب حساسية كبيرة في معالجتها العمرانية حتى تواجه متطلبات العصر وما يتصل بها من تجهيزات فنية أو وسائل نقل آلية وما يرتبط بها أيضاً من متغيرات اقتصادية واجتماعية، والمدينة القديمة بذلك تصبح متحفاً مكشوفاً من ناحية كما تصبح مدينة معاصرة بكل ما فيها من متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية ولكن في غلاف العمارة التراثية.. وإذا كانت المدينة قد أنشئت على أساس المقياس الإنساني وحركة الإنسان والحيوان فإن العلم لن يعجز عن تقديم وسائل النقل الكهربائية الصغيرة التي تتناسب مع عروض الشوارع ونظافة البيئة كما أن العلم لن يعجز عن توفير وسائل الإضاءة الكهربائية الصغيرة التي تتناسب مع عروض الشوارع ونظافة البيئة، كما أن العلم لن يعجز عن توفير وسائل الإضاءة الكهربائية ولكن في غلاف الأشكال التقليدية لمصابيح الزيت التراثية كما أن الفن لن يعجز عن تطوير داخل المباني الأثرية لتستوعب متطلبات الحياة المعاصرة، وقد يضيف المجتمع بعداً ثقافياً آخر وهو عمارة المجتمع الأمر الذي يزيد من عوامل الجذب السياحي والثقافي ومن ثم يزيد من العائد الاقتصادي.

والمدينة القديمة كوحدة عمرانية كبيرة تحددها أسوارها التاريخية تخضع للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية حيث تهجرها الفئات العالية الدخل لسكنى المناطق الجديدة بينما يحل محلهم الفئات المنخفضة الدخل الأمر الذي يؤثر بالتبعية على المستوى الحضاري للمدينة القديمة ويهبط بمستوى الحياة فيها. ومن ثم يؤثر على النسيج العمراني من ناحية كما يؤثر على الطابع المعماري من ناحية أخرى الأمر الذي قد يعرض المدينة التاريخية إلى التدهور خاصة في غياب الوعي الثقافي أو الحضاري لدى الفئات الجديدة المتغيرة من السكان، وهذا ما بدأت تتأثر به بعض المدن التاريخية في العالم العربي مثل فاس وحلب وصنعاء والقاهرة والقيروان الأمر الذي يحتاج إلى أسلوب خاص في التنمية الأثرية لهذه المدن وبث الحياة فيها بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة، وهنا تصبح المشاركة الشعبية في التنمية

العمرانية من الضرورات التي تساعد على تفاعل المجتمع بالبيئة التراثية واحترامه لمقوماتها الحضارية والتاريخية وبذلك يصبح التعامل مع المدن الأثرية القديمة مبنياً على أساس التوعية الشعبية بالإضافة إلى تطور البنية الأساسية والمقومات الاقتصادية والاجتماعية بجانب الحفاظ على البنية المعمارية وتطويعها للمتطلبات الجديدة وتعتبر المدينة الأثرية القديمة من ناحية أخرى مصدراً لاستنباط الأسس التخطيطية التي تضفي على المناطق العمرانية الجديدة طابعها المميز وشخصيتها الحضارية المعاصرة خاصة بالنسبة لتدرج التقسيمات الاجتماعية بدءاً من مستوى المدينة ثم الحي ثم الحارة التي تعتبر وحدة الجوار الأولى في المدينة الإسلامية وتتكون من مجموعة متكافئة اجتماعياً ومتكافلة اقتصادياً وتخضع العلاقات الإنسانية بين أفرادها للقيم والتعاليم الإسلامية، كما أن المدينة الأثرية القديمة من جانب آخر تعتبر مصدراً لأسس التصميم الحضري الذي يرسم حركة الإنسان في الفراغات المتتالية من الطرقات الضيقة إلى الساحات الأرحب والتي تحددها واجهات المباني المتلاحمة أو المتقاربة بارتفاعات تتناسب مع عروض الشوارع والطرقات، وبشكل عمراني يساعد على معالجة الظروف المناخية القاسية في الداخل مثل ملاقف الهواء أو أسلوب العزل الحراري والصوتي التي توفره الحوائط السميكة، وعمارة المدينة الإسلامية القديمة تؤكد احدى القيم الإسلامية في المساواة وعدم التفاخر بين الناس في الخارج مع خصوصية الفرد في الداخل، الأمر الذي ينعكس على التعبير المعماري للمباني الأثرية المتلاحمة والمتماسكة في كتلة واحدة تتساوى ارتفاعاتها وتتجانس واجهاتها الخارجية وتتفاوت مكوناتها الداخلية، وذلك باعتبار أن العمارة الخارجية هي عمارة المجتمع تعبر عن قيمه، بينما العمارة الداخلية هي عمارة الفرد تعبر عن متطلباته وقدراته وخصوصياته، والمدينة الأثرية القديمة بذلك تصبح مدرسة لأسس التخطيط العمراني أو التصميم المعماري التي تعيد للمدينة المعاصرة مقوماتها الحضارية والتراثية وبذلك تصبح المحافظة على الآثار ضرورة علمية وتعليمية كما أنها ضرورة اقتصادية واجتماعية.

ويتحول الأثر في الإطار التخطيطي إلى نوعية خاصة من استعمالات الأرض وهو الاستعمال الذي يتناسب مع طبيعة الأثر ووظيفته المعاصرة، فالمسجد يعتبر عنصراً معمارياً في مجموعة المركز الحضاري الذي يضم المركز الثقافي والمركز الاجتماعي للمدينة أو للحي، كما أن الوكالة تصبح مركزاً للنشاط الثقافي أو السياحي والتجاري للحي، كما أن البيت الأثري قد يستغل كمطعم متميز في مجموعة من الاستعمالات السياحية والترفيهية، والقصر القديم قد يصبح جزءاً مخصصاً للاستقبالات والاجتماعات في نطاق الاستعمال الفندقي السياحي وقد يتحول المبنى الأثري إلى متحف في مجموعة المركز الحضري وقد يستعمل المبنى الأثري كاستراحة في حديقة عامة لها استعمال المناطق الخضراء، وقد يتحول المبنى الأثري إلى معهد علمي أو مركز بحثي في إطار الاستعمال الاستشفائي في إطار الخدمات الصحية.. وهكذا ينتمي المبنى الأثري إلى الاستعمال المناسب للأرض تبعاً لطبيعته ومقوماته الوظيفية من ناحية وتبعاً لموقعه في الإطار التخطيطي من

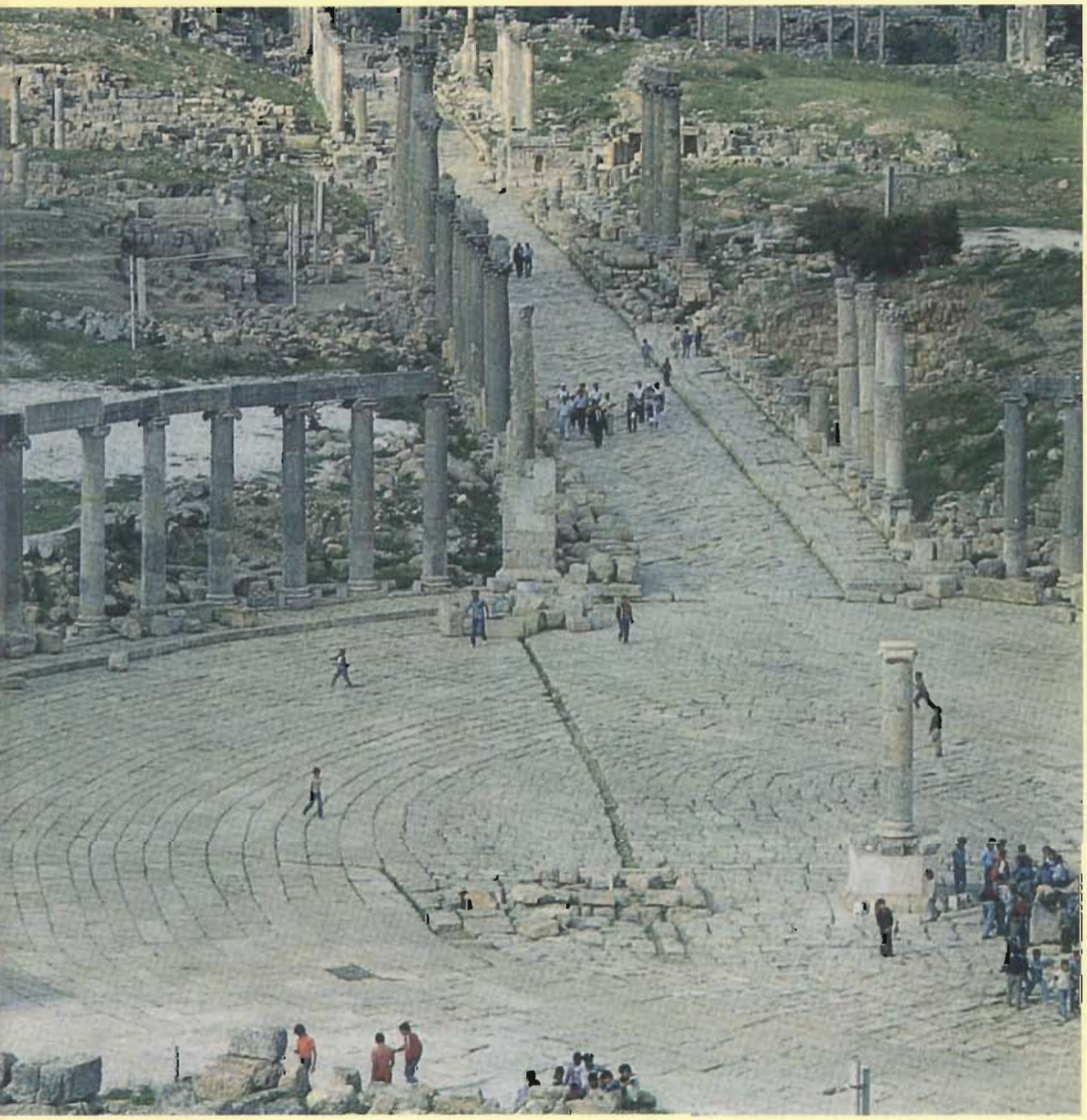

ناحية أخرى، ويعني ذلك أن المبنى الأثري يحتفظ بقيمته التاريخية والحضارية مع كل استعمالاته التي تتناسب مع استعمالات الأرض للمواقع المختلفة في التخطيط العام للمدينة، وهكذا يشارك الأثر في الأنشطة المختلفة التي تتطلبها التنمية العمرانية للمدينة ولا يقف جامداً شاهداً صامتاً على التاريخ. وفي جميع المواقع التخطيطية يرتبط الأثر مباشرة بمحاور حركة المشاة التي تجمع على طولها الاستعمالات التخطيطية الأخرى بينما تمتد محاور الحركة الآلية السريعة بعيدة عنها في اتجاهات متوازية بحيث تتفرع عنها شوارع الخدمة الآلية البطيئة في صورة طرقات رادة أو شوارع مقفلة النهاية تقتصر وظيفتها على الخدمة الخاصة بمجموعات المباني المختلفة على محاور حركة المشاة ومنها المباني الأثرية ذات الاستعمالات المناسبة للمواقع المختلفة. وتدخل عملية تنسيق المواقع هنا بدور مكمل للتصميم الحضري حيث تختار أنسب عناصر التنسيق المناسبة للأثر والتي قد ترتبط به تاريخياً مثل أشجار النخيل أو السرو أو غيرها من الأشجار المميزة، ويراعى في كل الحالات إبعاد مصادر مياه الري عن المبنى حتى لا تتأثر مادة بنائه بالرطوبة أو الرشح الأمر الذي يتسبب في إضعاف الخواص الطبيعية لمواد البناء. وهذا ما يدخل في إطار التخصص الدقيق للحفاظ على المبنى وأسس الترميم. وهناك نوعية من الآثار التي يصعب إدماجها في استعمالات الأرض بالمدينة أو بمعنى آخر يصعب استثمارها باستعمالات معاصرة وتظهر هذه النوعية في آثار العصور القديمة التي يتعذر استغلالها في أنشطة دائمة، ويمكن معالجة هذه الحالة بفصل أثر العصور القديمة عن إطار التخطيط العمراني في منطقة أثرية مفتوحة يمكن أن تتقبل الأنشطة الموسمية مثل المهرجانات أو المسرحيات أو الاستعراضات ذات الطبيعة الخاصة التي تناسب الأجواء المفتوحة إذا سمحت الظروف المناخية بذلك مثل الآثار الفرعونية أو الرومانية أو اليونانية أو الآشورية التي تسمح تكويناتها العمرانية بذلك، ومع أن مثل هذه المناطق الأثرية المفتوحة لا تتكامل مع التخطيط العمراني للمدينة إلاّ إذا كانت واقعة داخلها فإنها قد تقع في إطار التخطيط الإقليمي الذي يجمع في إطاره عدد من المناطق الأثرية التي ترتبط بعضها ببعض بخط سياحي واحد في الحركة السياحية الإقليمية. في هذه الحالة تجتذب هذه المناطق الأثرية المتباعدة بعض الأنشطة المكملة مثل المحلات التجارية أو المجموعات الفندقية أو المناطق الترفيهية، وهي بذلك تمثل نواة أثرية للتنمية السياحية التي تستدعي معالجة عمرانية خاصة تختلف باختلاف البيئة التي يوجد فيها الأثر سواء أكانت مناطق زراعية أو صحراوية أو جبلية أو ساحلية.

---

* هيئة الآثار المصرية ـ القاهرة.■